وزارة الصناعة والتجارة الخارجية

ECS
التمثيل التجارى المصرى
Egyptian Commercial Service

كلمة مصر

أمام مؤتمر الأمم المتحدة الرابع للدول الأقل نمواً

أسطنبول (٩ إلى ١٣ مايو ٢٠١١)

السيد رئيس المؤتمر

السادة رؤساء وفود الدول المشاركة

السيدات والسادة:

أود فى البداية أن اعرب عن شكرى العميق وامتناني لدولة تركيا الصديقة رئيسا وحكومة وشعباً على الجهود الكبيرة التى بذلتها لخروج هذا المؤتمر الهام بهذا التنظيم والشكل الحضارى الرائع الذى شهدناه منذ وصولنا لمدينة أسطنبول الجميلة ، وكذلك على الحفاوة وكرم الاستقبال . كما أود أن أشكر أيضاً السيد/ شيخ سيدى ديارا المفوض السامى وسكرتير عام مؤتمر الأمم المتحدة الرابع للدول الأقل نمواً على جهوده الكبيره وفريقه المعاون للتوصل لتوافق حول برنامج عمل أسطنبول ، وأعرب عن تقديرى للرئاسة الفلندية للإجتماعات التحضيرية للمؤتمر والتى لعبت دوراً هاماً لنجاح هذا المؤتمر برغم الصعوبات التى صادفت الاتفاق على برنامج عمل اسطنبول . كما أود أيضاً التأكيد على أن كلمتى تأتي متضامنة مع كلمة رئيس وفد الأرجنتين نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين .

السيد الرئيس

أتحدث اليكم اليوم بأسم مصر ولكن مصر الجديدة بعد ثورة ٢٥ يناير الشعبية المجيدة.

جاءت ثورة ٢٥ يناير لتقضى على الفساد وتسقط النظام السابق إلا أن المشروع الحقيقى لها هو مشروع نهضوى تنموى شامل ، مشروع بناء مصر جديدة . يقوم على حرية المواطن وكرامته وإحتماء المجتمع بسيادة القانون وبما يكفل العدل والمساواة وتحقيق تنمية متوازنة يشترك فيها الجميع دون إقصاء أحد ، بما يحقق للمواطن فى نهاية الأمر عدلا إجتماعيا وإقتصاديا .

أما بالنسبة للسياسة الخارجية المصرية فمن أهم مبادىء الثورة المصرية التى تؤمن بها الحكومة الحالية هى استعادة الدور المصرى الرائد فى أفريقيا والمنطقة العربية حيث أن مصر تقوم بدور فعال فى تدعيم التعاون مع الدول الأفريقية من خلال عضويتها فى منظمات ومبادرات افريقية هامة مثل الكوميسا

والنيباد ، كما أن النظام المصرى الجديد سيدفع وبكل قوة لتدعيم التعاون مع دول حوض النيل فـــى كافـــة المجالات لتحظى أفريقيا مرة أخرى بأولوية رئيسية فى سياسة مصر الخارجية .

وبما أن هناك ٣٣ دولة أفريقية من بين الدول الأقل نموا فى العالم وبقية الدول الأفريقيـــة مـــن الدول النامية فأن ذلك سيعنى أن الحكومة المصرية الجديدة ستساند مطالب الدول النامية والاقل نموا فـــى العالم .

كما أننى سأذهب عقب إنتهاء هذا الاجتماع الى لوساكا للمشاركة فى الإجتماع الوزارى لمجموعة دول الكوميسا ، وذلك لتفعيل الدور المصرى النشط فى هذه المجموعة الهامة ، ونحن نثق أن ما يواجهنا حاليا من صعوبات داخلية إنما هى صعوبات مؤقته طارئه ، وما أن تمر هذه الفتـــرة المؤقتـــة ويتعـــافى الأقتصاد حتى تصل مصر فى أسرع وقت ممكن إلى مكانتها الأقتصادية التـــى تـــستحقها علـــى الخريطـــة العالمية وتطاول بها جنبا الى جنب مكانتها السياسية الجديدة التى حققتها لها بالفعل ثورة ٢٥ يناير .

سيدى الرئيس

إن أى مناقشة اليوم لمستقبل التنمية فى الدول الأقل نمواً خلال العقد القادم لابـــد أن تأخـــذ فـــى إعتبارها ضعف قدراتها الانتاجية ، وضآلة الاستثمارات فى القطاع الزراعى ، وضعف حصتها فى التجارة الدولية . وأنه على الرغم من معدلات التنمية الجيدة التى حققتها الدول الأقل نمواً خلال الفترة الماضية إلا أنها لم تكن معدلات نمو مستدامة كما أشار التقرير الأخير لبرنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

لذلك فأن مصر ستستمر فى مناشدة أصدقائها فى الدول المتقدمة لضرورة العمـــل علـــى مـــساندة مطالب الدول النامية والأقل نموا ، وكذلك أهمية الالتزام بما تعهدت به الدول المتقدمة لا أقول كمـــساعدات للتنمية للدول الأقل نموا ولكن أقول كمساهمة فى شراكة للتنمية والأستقرار والأمن العـــالمى ، كمـــا أننـــا نؤمن بأهمية أن يكون لخطة عمل أسطنبول قيمة إضافية تتمثل فى زيادة نسبة إسهامات التنمية الى الدول الأقل نموا حتى عام ٢٠٢٠ ، وذلك حتى نضمن أن خطة عمل أسطنبول ستحقق ما فشلت فى تحقيقه خطة عمل بروكسل السابقة .

السيد الرئيس

إن مصر وبصفتها الرئيس الحالى لحركة عدم الانحياز والتى تضم فى عضويتها الكثير من الدول الأقل نمواً تتفهم الأزمة التى تعانى منها هذه الدول وأهمية تحقيق معدلات تنمية مرتفعة ومستدامة فى ضوء التحديات العالمية التى تحيط بها ، وكونها أكثر عرضة للتأثر بالصدمات الاقتصادية الدولية ، وللآثار السلبية للازمات الاقتصادية والمالية وأزمات الطاقة والبيئة وأرتفاع أسعار الغذاء .

وهنا أود أن أشير وبصفة خاصة الى خطورة قضية الأمن الغذائى فى العالم وإلى ضرورة تضافر الجهود لمعالجة تذبذب أسعار السلع الغذائية لاسيما فى ظل تحذير منظمات عالمية جديدة من إمكانية حدوث أزمة غذائية عالمية جديدة بما لها من تداعيات سلبية خطيرة على الدول النامية والأقل نموا.كما أنه من الاهمية بمكان وقف بعض الممارسات السلبية التى تقوم بها بعض الدول المتقدمة والتى تؤدى إلى زيادة أسعار السلع الغذائية. ومن منطلق إيمان مصر بأهمية هذه القضية فقد طرحت مصر مبادرة فى إطار منظمة التجارة العالمية تهدف إلى تحقيق الأمن الغذائى للدول النامية والأقل نموا المستوردة الصافية للغذاء من خلال حصولها على معاملة خاصة وتفضيلية فيها ، تتعلق بالقواعد المنظمة للإجراءات التجارية ، الخاصة بحظر وتقييد الصادرات الغذائية.

السيد الرئيس

إننا نناشد الدول المتقدمة ومؤسسات التمويل الدولية وشركاء التنمية بتكثيف الجهود خاصة بوضع السياسات وتنفيذ البرامج والمساعدات المالية للدول الأقل نمواً ، وكذلك المساعدة فى دعم بناء القدرات ونقل التكنولوجيا وذلك حتى تتمكن تلك الدول من تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً بما فيها أهداف الألفية الانمائية ، والتى من المفترض تحقيقها بحلول عام ٢٠١٥ .

كما أننا نطالب المجتمع الدولى بالنظر فى إسقاط ديون الدول الأقل نمواً والتى بلغت حداً غير مسبوق مؤخرا مما يدفع الدول الأقل نمواً إلى استخدام اكثر من نصف مساعدات التنمية الرسمية التى تحصل عليها فقط فى سداد خدمة هذه الديون .

وعلى الجانب الآخر فإنه من الاهمية بمكان تعزيز قيم الحكم الرشيد ومكافحة الفساد ورفع كفاءة استخدام الإسهامات المقدمة للدول الاقل نمواً من أجل تعظيم استفادة شعوب تلك الدول من المساعدات المقدمة لها ومن الجهود المبذولة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بها .

السيد الرئيس

كما ذكرت سابقا فأن مصر مؤمنة بأهمية تعاون جنوب – جنوب والتعاون الثلاثى ، وسوف تعمل بكل طاقتها على مساعدة الدول الأقل نمواً وبصورة خاصة الدول الأفريقية فى كافة المجالات سواء بتقديم المساعدات الفنية والتقنية أو بإرسال الخبراء المصريين للدول الأفريقية لنقل الخبرات المصرية فى مختلف المجالات وذلك من خلال ألية الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا التابع لوزارة الخارجية المصرية .

كما أن مصر تدعو إلى تعزيز ودعم تعاون جنوب – جنوب كأحد أدوات نقل الخبرات والتنمية فى الدول النامية والدول الأقل نمواً ، إلا أن ذلك لا يجب أن يكون بأى حال من الأحوال بديلاً عن تعاون شمال – جنوب ، أو خصماً مما يقدم من إسهامات من دول الشمال إلى دول الجنوب بل يجب أن يكون إضافة له لتعظيم جهود التنمية الموجهة لدول الجنوب وبشكل خاص الدول الأقل نمواً.

السيد الرئيس

أننا نود أن نسجل أن تضاعف حصة الدول الأقل نموا من مجمل الأستثمار الأجنبى المباشر على المستوى العالمى خلال العقد الماضى لم يسهم بشكل كافى فى التنمية المستدامة لهذه الدول ، حيث أنه تم توجيه معظم هذه الأستثمارات نحو قطاع إستخراج الموارد الطبيعية ودون وجود قيمة مضافة عائدة على الدول المستضيفة . ولم تنجح هذه الأستثمارات فى زيادة فاعلية إقتصاديات الدول الأقل نموا أو تعزيز الروابط بين الشركات الأجنبية والشركات المحلية أو تسهيل نشر المعرفة والتكنولوجيا أو لمساعدة حفز النمو الأقتصادى على نطاق واسع ومستدام .

وبالرغم من أن الاستثمار الاجنبى المباشر مكن بعض الدول الأقل نموا من تحقيق جودة أفضل لمنتجاتها وتحقيق أرباح أعلى ، لا تزال الدول الأقل نموا مهمشة على الصعيد الأقتصادى االعالمى . ومن هنا يجب العمل على دعم تحويل الأستثمارات نحو خلق فرص العمل ، وتعزيز القدرات الأنتاجية والصناعية ذات القيمة المضافة ، مما يمكن الدول الأقل نموا من تنويع وتطوير صادراتها .

ويشكل الاستثمار فى البنية الأساسية مثل بناء وتطوير الطرق والموانئ ومرافق الاتصالات وإنتاج الكهرباء أمراً حيوياً للدول الأقل نمواً، ويستطيع أن يوفر الاستثمار الأجنبي المباشر عمليات نقل التكنولوجيا والمعرفة، وبحيث يكون الاستثمار الأجنبي المباشر عنصراً مكملاً للجهود الوطنيـــة والإقليميـــة والدوليـــة الرامية إلى تعبئة الموارد من أجل التنمية ، واتصالاً بذلك، يعتبر توسيع وتنشيط الإنتاج الزراعـــى عـــاملاً حاسمًا لدى الدول الأقل نمواً لتلبية الحاجات الغذائية المتزايدة لسكانها ولإرساء الأسس للتنويع الاقتـــصادى والتنمية، وهو ما يتطلب الدعوة إلى مساهمة الاستثمار الأجنبى المباشر فى تنمية القطاع الزراعي وسلسلة القيمة الزراعية برمتها.

أما على جانب التجارة الدولية، فمع تطور المفاوضات فى جولة الدوحة واختلال التـــوازن العـــام، حيث تأكد تراجع المحتوى التنموي للجولة في مقابل تحقيق أهداف النفاذ للأسواق، فإن البلدان النامية قـــد أعربت عن الإحباط والقلق بشأن الطموحات والتطلعات التنموية التي لم تتحقق في هذه الجولة.

وتلعب إجراءات حظر وتقييد الصادرات من جانب الدول المتقدمة ، من بين جملةِ أمـــور أخـــرى، دوراً رئيسياً في تأجيج ارتفاع أسعار السلع الغذائية في السوق العالمي. ولابد من الحد من تأثير ارتفـــاع أسعار المواد الغذائية في البلدان النامية المستوردة الصافية للغذاء والبلدان الأقل نمواً تمشيا مع تفـــويض الدوحة الوزاري، والذي ينص بوضوح على حق البلدان النامية المستوردة الصافية للغذاء والبلدان الأقـــل نمواً في التمتع بمعاملة خاصة وتمييزية في متابعة سياساتها الزراعية وضمان الأمن الغذائي.

إننا ندعو إلى عدم تشتيت الجهود والدخول فى موضوعات فرعية تتعلق بإعادة تـــشكيل الهيكـــل الدولى للتنمية وإعادة تعريف مفهوم شركاء التنمية وغيرها من الأمور التى ستؤثر بلا شك ســـلبياً علـــى الجهود الدولية المبذولة لمساعدة الدول الأقل نمواً على الخروج من أزمتها الحالية.

إن كل الجهود يجب أن تنصب لتعظيم الاستفادة مما تم الاتفاق عليه فى القمـــم الرئيـــسية للأمـــم المتحدة ومؤتمرات التنمية فى مختلف المجالات بما فى ذلك أهداف الألفية الإنمائية والتمويـــل مـــن أجـــل التنمية ، والأزمة المالية العالمية ، والإعلانات الأخرى التى تم تبنيها من قبل الجمعية العامة خـــلال عـــام

٢٠٠٨ حول احتياجات إفريقيا التنموية ، وأن هدفنا جميعاً يجب أن يكون تقديم هذا المؤتمر الفرصة للبناء على ما تم الاتفاق عليه مسبقاً والاستفادة من الجهود المشتركة المبذولة فى هذا المجال.

أما بالنسبة للقارة الأفريقية فإن الوضع بها يتطلب المزيد من الاهتمام حيث أن أغلب الدول الأقل نمواً تنتمى اليها ، وعلى الرغم من كل الجهود المبذولة من الدول الأفريقية ، فإن أفريقيا ما زالت الأكثر تأخراً على مستوى العالم فى تحقيق أهداف الألفية الإنمائية. ولذلك فإن تحقيق ما تم الاتفاق عليه خلال الإعلان السياسى حول احتياجات إفريقيا التنموية " Africa's Development needs " الذى تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ٢٠٠٨، سيدعم من قدرات الدول الأقل نمواً بالقارة الأفريقية على النهوض ببرنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية بها.

كما يجب أيضاً النظر فى زيادة تمثيل الدول الأقل نمواً فى مؤسسات الحوكمة الاقتصادية والمالية العالمية حتى يكون صوتهم مسموعاً ومصالحهم محل رعاية واهتمام عند اتخاذ القرارات الدولية فى هذا الشأن.

وفى النهاية أتمنى لكم جميعا التوفيق فى أعمال هذا المؤتمر والخروج منه بمولد وثيقة جديدة تحمل كثيرا من الخيال والابتكار لإجراءات مبتكرة بنتائج ناجحة وفعالة تحقق ما نتطلع اليه من تنمية إقتصادية وعدالة إجتماعية وأمن وإستقرار وسلام لجميع الدول فى العالم .

وشكراً جزيلاً،،